تمهيد:

في الاقتصاد البدائي ، غالبا ما يكون الإنتاج كافيا لسد الاحتياجات المحلية، مع عدم وجود فائض إنتاجي عن الحاجة، وهذا الواقع يجعل العلاقات الاقتصادية بين الدول أو المجموعات الدولية معدوما بسبب عدم الحاجة إلى التعامل الدولي في النشاطات الاقتصادية.

ولكن مع تطور فنون الإنتاج وحصول الفائض الإنتاجي بفضل التخصص و تقسيم العمل بين الإفراد والجماعات حدث تطور في إنتاجية العمل و رأس المال مما اوجد فائضا سلعيا زائدا عن الحاجة المحلية يبحث عن أسواق خارجية مناسبة لتصريفه، في نفس الوقت فان هذا التخصص قد اوجد نقصا في بعض أنواع السلع و الخدمات عزف او توقف النشاط المحلي عن إنتاجها بسبب عدم تطابق فنون إنتاجها مه مؤهلات الاقتصاد الوطني ولان الحاجة إلى استهلاك هذه السلع و الخدمات موجودة، لذا فقد توجب البحث عن الأسواق المناسبة في الخارج لتأمين هذه السلع و الخدمات.

1- تعريف الاقتصاد الدولي

هناك العديد من التعريفات التي أدلى بها الاقتصاديون على مذاهبهم و تياراتهم الفكرية ، فهناك من يعرفه " **بأنه ذلك الكل الذي يحتوى دول العالم و أجزائه المختلفة كأعضاء تتعامل و تتفاعل مع بعضها البعض من خلال آلية محددة هي آلية السوق**" و لقد أخذ هذا التعامل و التفاعل شكل التبادل الدولي. بديهي أن يقوم التبادل على أساس التخصص، ومن هنا تتجمع لدينا العناصر المختلفة الداخلة في تعريف الاقتصاد الدولي: " **فهو هيكل للتبادل الدولي يقوم على أساس من تقسيم معين للعمل الدولي في إطار السوق الرأسمالية العالمية، هذا الهيكل يترتب عليه و يرتبط به هيكل لتوزيع القوة الاقتصادية و السياسية ، بحيث تنقسم الأجزاء المكون له بشكل رئيسي الى طرفين أحدهما مسيطر**

و آخر مسيطر عليه، ولهذه السيطرة نتائجها سواء بالنسبة لوضع كل من الطرفين إزاء الآخر أو بالنسبة للأوضاع داخل كل طرف".[1]

وهناك من يعرفه على انه " **مجموعة الارتباطات الاقتصادية المتعلقة بالحركات المالية و البشرية و التكنولوجية و السلعية و الخدمية... التي تربط بين الدول المختلفة**"

2- المواضيع التي يشملها الاقتصاد الدولي:

يهتم علم الاقتصاد الدولي بدراسة و تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية، أي العلاقات التي تربط بين النشاط الاقتصادي في البلاد المختلفة. وعليه فان هناك العديد من المواضيع التي يبحثها الاقتصاد الدولي، يمكن الإشارة الى أهمها:

1- نظريات التجارة الدولية.

2- السياسات التجارية الدولية.

3- المالية الدولية.

4-الأنظمة النقدية الدولية.

3- الإختلاف بين الاقتصاد الدولي و الاقتصاد الوطني:

على الرغم من إن السبب الرئيس الذي تقوم عليه عملية التبادل السلعي و الخدمي، سواء كان هذا التبادل يجري داخل حدود الدولة الواحدة أم يجري بين الدول المختلفة، واحدا وهو الحاجة المتبادلة بين الإطراف المتعدد للسلع و الخدمات. إلا إن هناك عدد من الاعتبارات الأساسية التي تؤخذ بالاعتبار عند دراسة العلاقات الاقتصادية بين الدول وعدم وجودها في عمليات التبادل السلعي الداخلي منها:

[1] محمد راتول، الاقتصاد الدولي – مفاتيح العلاقات الاقتصادية الدولية- ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر-2018

أ- **حركة عوامل الإنتاج دوليا:** تعتبر حركة عوامل الإنتاج (العمل و رأس المال) و انتقالها داخليا بحرية من الأمور البديهية التي لا يحتاج إلى كثير من التنظير و التحقيق إلا في حالات نادرة عندما يتعلق الأمر بالوضع الأمني أو السياسي بالغ الحساسية مثلا، إلا إن هذه الحركة تكتنفها بعض الصعوبات بل تصل في بعض الاحيان الى حالات الامتناع عن حدوث عمليات الانتقال بين الدول ، فالعامل يستطيع الانتقال بكامل حريته من منطقة أو محافظة إلى أخرى حسب ماتقتضيه مصلحته دون عوائق كبيرة و إن كانت هذه الصعوبات قد تحد من هذه الحركة مثل الارتباط العائلي و تغير بعض العادات و التقاليد وصعوبة الحصول على السكن المناسب. إلا أنها تبقى صعوبات محدودة النطاق بعكس الانتقال عبر حدود البلد فإن هذه الصعوبات تكون كبيرة وقد ترقى إلى حد المنع أو الامتناع، فاختلاف اللغة و العادات و التقاليد و الديانة و النشاطات الاجتماعية اليومية بين الدول تكون من الموانع لحركة العمل الدولية، فضلا عن الموانع السياسية او القانونية التي تمنع الأشخاص من مغادرة دولهم إلى أخرى او منعهم من دخول الحدود السياسية للدول الأخرى.

أما حركة رؤوس الأموال فهي الاخرى تتمنع بحرية أكبر داخل حدود الدولة إلا إنها تواجه صعوبات اكبر عند مغادرتها بلدانها، فقد تكون اختلافات الأنظمة الضريبية او القانونية العامة او المالية والنقدية كاختلاف أسعار الفائدة و الصرف و غيرها من الموانع التي تحد او تشل حركة رؤوس الاموال على النطاق الدولي.

ب – اختلاف العملات المستخدمة في التجارة الخارجية بين الدول:

عندما كانت التجارة الداخلية تتم عن طريق المقايضة لم يكن هناك مشكلة بين الدول، لكن المشكلة انحصرت فقط عندما تستوجب عملية المقايضة تواجد البائعين و المشترين للسلع المختلفة في مكان واحد و زمان واحد مع توفر حاجة كل من البائعين و المشترين إلى سلعى أخر و استعدادهم للتنازل عن سلعهم. ولكن هذا الأسلوب قد واجه العديد من المشكلات التي تطورت مع تطور وسائل الانتاج و

التبادل المحلي و الدولي مما اوجد حاجة ماسة إلى خلق وسيلة لتقييم السلع و الخدمات، وتكون مخزنا لهذه القيمة و تحظى بقبول واسع من المجتمع، فكانت النقود باشكالها المختلفة. إلا ان المشكلة لم تتوقف عند هذا الحد و انما تولدت مشكلات جديدة تتعلق باختلاف هذه العملات من دولة الى اخرى و تغيرات قيمة هذه العملات بدلالة العملات الاخرى (أسعار صرفها) و الاسباب التي تؤدي إلى مثل هذه التغيرات مما يترتب على كل ذلك عدم سلاسة التعامل الاقتصادي بين دول العالم بشكل عام.

جـ- اختلاف السياسات الاقتصادية بين الدول :

تختلف الدول بعضها عن البعض الآخر فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية كسياسات الحرية او الحماية التجارية. باختلاف أهدافها وغاياتها و أسبابها من خلال هذه السياسات. وكذلك بحسب قوة الاقتصاد و نظام الدولة السياسي و طبيعة الموارد الاقتصادية و ماشبه.

د- الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية:

يعد الاختلاف بين الدول المختلفة في طبيعة الأسواق عاملا مهما في اختلاف حجم و اتجاه عمليات التبادل التجاري بين دول العالم، وعادة ماينشأ هذا الاختلاف في الاسواق الدولية من عدد من الأسباب منها:

* **إختلاف الطبيعة السكانية:** وهو ناجم عن اختلاف العادات و التقاليد و الأذواق و الميول نتيجة اختلاف التركيب العمري و الحضري و الجنسي للسكان و المستوى الثقافي و التعليمي، و النظرة إلى الحياة و المستقبل، وهذه بدورها تؤدي إلى اختلاف تفضيل الافراد السلعي و الخدمي من مجمتع إلى آخر.

* **اختلاف الظروف المناخية و الجغرافية:** و مايترتب عليها من تداعيات بشأن نمط الإنتاج و الاستهلاك و التفضيل السلعي و الخدمي، تبعا لهذا التنوع في درجات الحرارة و نشوء ظروف مواتية أو غير مواتية للإنتاج الزراعي أو السياحي بل و حتى الصناعي.

هـ – **اختلاف درجات التكور العلمي و التكنولوجي**: اذا غالبا ما يؤدي هذا الاختلاف إلى تنوع سلة المنتجات فضلا عن اختلاف التكاليف الانتاجية و بالتالي اختلاف إنتاجية عوامل الانتاج ودورها في التخصص و تقسيم العمل بين هذه الدول.

4– تطور الاقتصاد الدولي:

مر الاقتصاد الدولي بمجموعة مراحل مختلفة و متداخلة عبر التاريخ الاقتصادي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية** :كان يسود أوربا في العصور الوسطى ما يعرف بالنظام الإقطاعي، وفي ظل هذا النظام كانت طبقة نّبلاء يملكون الأراضي ومن عليها من البشر (الأقنان) ، وكانت ملكية الأقنان هذه تنتقل مع الأرض من سيد إلى أخر، وكان الإنتاج يتم بالدرجة الاولى الأرض لإشباع الحاجات وليس لغرض التبادل، ولقد حدث التطور من نظام الاقطاعي إلى النّظام الرأسمالي تدريجيا خلال القرنين الخامس والسادس عشر في أوربا، وكان وراء هذا التطور عدة عوامل خارجية و داخلية.

*** – العوامل الداخلية:**

– هروب الأقنان من الريف إلى المدينة وانفصالهم عن أدوات الإنتاج، وتحولهم الى أجراء.

– تعاظم قوة التجار بعد الاكتشافات الجغرافية، في مواجهة السادة الإقطاعيين والأمراء

– انتشار استخدام النقود.

*** – العوامل الخارجية :**

– الحروب الصليبية التي وضعت الغرب المتخلف أنداك في مواجهة مع الشرق الإسلامي المتقدم اقتصاديا. حيث استمر اتصال أوربا بالشرق ونمو العلاقات التجارية بينهما فيما بعد الحرب الصليبية .

– الاكتشافات الجغرافية التي سمحت لأروبا السيطرة على طرق التجارة بين الشرق والغرب واكتشاف طرق مواصلات بحرية دولية جديدة، الأمر الذي ساعد في نمو التجارة بينهما،

والحصول على ثروات ومعادن من العالم الجديد، والحصول في نفس الوقت على الأيدي الرخيصة للإنتاج.

إن اكتشاف كولومبس " COLOMBUS" الطريق البحري إلى القارة الأمريكية عام 1489 واكتشاف مناجم الذهب الغنية هناك، فتح باب الغزو والاستيطان الأوربي في أمريكا ونمو حركة الذهب والتجارة بينها وبين أوربا. وكانت النتيجة لاكتشاف المناجم وزيادة التجارة الخارجية أن زاد ثراء طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال وزاد نشاطهم التجاري والمالي ونفوذهم.

وعليه يمكن القول أن القرن الخامس عشر شهد تحرير العبيد من سطوة النظام الإقطاعي في أوربا واتجه معظم المحررين خارج النشاط الزراعي ليعملوا بالتجارة، إلا أن نشاط التجارة الداخلي لم يكن من الاتساع والأهمية بحيث يوفر لهم مكانة اقتصادية كبرى وسطوة سياسية في بلادهم ولقد جاء التحول أو التغير الأساسي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عن طريق التجارة الخارجية التي كانت تنمو في ذلك الحين بصورة قوية..

إن هذا التطور من الإقطاعية إلى الرأسمالية كان له انعكاسات على الأوضاع داخل أوربا نفسها، فلقد ارتفع نجم طبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال وفي المقابل أفل نجم طبقة ملاك الأراضي.

ب- **الإنتقال من الرأسمالية التنافسية إلى الرأسمالية الاحتكارية** : بعد أن حسم الصراع لصالح الطبقات الرأسمالية (التجار وأصحاب رؤوس الأموال) ، بدأ النظام الرأسمالي يتطور بموجب تفاعلات داخلية و بالتحديد بفعل قوانين التراكم والتركز. ففي البدء كانتّ المشاريع الإنتاجية صغيرة الحجم وكثيرة العدد، بحيث تتنافس مع بعضها البعض على تصريفها للمنتجات، وبفعل قوانين التراكم والتركز أخذت هذه المنافسة تخلي سبيلها للاحتكار وسيطرة المشروعات الإنتاجية الكبر ى على الأسواق. لقد واكب هذا التطور تغير مصاحب في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ففي البداية كانت الدولة تلعب دورا نشيطا في توجيه الحياة الاقتصادية للحصول على أكبر قدر من المعدن النفيس

(الذهب والفضة) وهو وسيلة التراكم الجديدة، ومن هنا سيطر مذهب التجاريين على الإجراءات الاقتصادية من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر، وبعد أن قوت الرأسمالية خاصة في بريطانيا لم تعد الرأسمالية في حاجة إلى تدخل الدولة بل أصبحت تريد منازلة غيرها من الرأسماليات الأقل منها قوة و تطور، وغزو مواقعها الاحتكارية في العالم الجديد. من هذا المنطلق بدأت السيطرة الفكرية تنعقد في مذهب التقليديين والتي ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر (دعه يعمل دعه يمر)، ومن خلال هذا المذهب يلاحظ كيف يقدم مفكروه تبرير نمط تقسيم العمل الدولي، الذي كان سائدا في بريطانيا أو بينها وبين الدول التي تخضع لها في ذلك الوقت.

ج – التطور اللامتساوي في ظل الرأسمالية : تميز التطور الاقتصادي في ظل الرأسمالية بالتطور اللامتساوي لكل مرحلة من مراحله يكون لإحدى الدول الرأسمالية المتقدمة أو لعدد قليل منها السيطرة على باقي دول العالم، في نفسّ الوقت الذي تسيطر فيه الدول المتقدمة جميعا على الدول المتخلّفة، وكل من الدول المتخلّفة والدول المتقدمة تنتمي إلى ما يعرف بالاقتصاد الدولي.

ففي بداية التحول من الإقطاعية إلى الرأسمالية كانت السيطرة لإسبانيا والبرتغال بحيث كانتا السباقتان للاكتشافات الجغرافية وخلال القرن السابع والثامن عشر أصبحت هولندا تنافسهما، ثم بدأت بريطانيا وفرنسا تتنازعان السيطرة خلال القرن التاسع عشر، وبعد أن كانت بريطانيا القوة الاقتصادية المسيطرة حتى الحرب العالمية الأولى بدأت الولايات الأمريكية تحل محلها، إلى أن تأكدت لها السيطرة المطلقة بعد الحرب العالمية الثانية. أي أن التاريخ الاقتصادي الحديث للعالم يوضح أن معدلات النمو الاقتصادي للبلدان الرأسمالية المتقدمة تتفاوت تفاوتا كبيرا في مراحل مختلفة، ويترتب على ذلك إعادة توزيع السلطة السياسية والاقتصادية و العسكرية في هذا العالم. أن هذا التطور اللامتساوي لم يحدث فقط داخل أوربا بل انزلق ليشمل كل الدول التي تدعى بدول العالم الثالث.

وحدث تحت الغزو والنهب والاستعمار ما شوه البنية الثقافية. والاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية..

5- خريطة معاصرة للاقتصاد الدولي:

إن الاقتصاد العالمي يتكون من مجموعتين رئيسيتين من الدول، تمثل المجموعة الأولى دول العالم الثالث والمجموعة الثانية الدول المتقدمة .فالدول الفقيرة تحتوي على ثلاثة أرباع (4/3) سكان العالم في حين يمثل سكان الدول الغنية (4/1) سكان العالم فقط في نفس الوقت، نجد أن نسبة الناتج القومي الإجمالي المتولّد في الدول الغنية يزيد على أربع أخماس (5/4) دخل العالم، بينما نصيب الدول الفقيرة يكاد يصل إلى الخمس (5/1) فقط، أدى إلى أن:

-الفرق بين نسبة متوسط دخل الفرد في الدول الغنية ومتوسط دخل الفرد في الدول الفقيرة تبلغ أكثر من 12 (أي 12 إلى 1).

-كما أنّ استهلاك الطاقة وصل معدل هذا الفرق إلى 10 مرات.

هذا على المستوى الاقتصادي، أما على المستوى الاجتماعي :

يبلغ توقع الحياة في الدول الغنية 73 سنة في حين يبلغ في الدول الفقيرة 58 سنة فقط.

- تبلغ نسبة الأمية عند الكبار في الدول الغنية 1% فقط، في الدول الفقيرة تفوق 43%.

-كما يبلغ من يعانون من الفقر المطلق في الدول الفقيرة حوالي ثلث عدد السكان (باستثناء الصين)، وهو في تزايد مستمر. .

يرجع العديد من دارسي التاريخ الاقتصادي الحديث إلى أن الممارسات التي قامت بها الغنية الدول الغنية من نهب لثروات البلدان الفقيرة وإحداث خلل في ميكانزمات الأنظمة وأنماط وأساليب الإنتاج في البلدان الفقيرة كانت السبب في ظهور هذا التفاوت (هولندا في جزر الهند الشرقية، بريطانيا في الهند ومصر، فرنسا في الجزائر المغرب وتونس، إسبانيا في أمريكا اللاتينية).

إن الإفرازات لم تقف عند مستوى العلاقات بين البلدان المتقدّ مة والبلدان المتخلفة بل تعدى ذلك إلى ابتداع ترتيب معين لأوضاع العالم أي نظام اقتصادي دولي، بحيث يضمن تأطير استغلال الدول الرأسمالية لشعوب العالم الثالث بصفة منتظمة، وقد تمثل هذا الإطار في الترتيبات المتعلّقة بالتجارة الدولية والمدفوعات والنظام النقدي الدولي، ونشأ حول هذا الإطار نظريات لتقسييم العمل الدولي

في صورة نظريات للتخصص الدولي ولحرية التجارة. ولقد ظل وضع الاقتصاد الدولي في صورته المتقدمة حتى يومنا هذا وإن اختلفت المسميات والأشكال ..

إن الدول الرأسمالية المتقدمة تحتل مركز الاقتصاد العالمي في حين تعيش الدول المتخلفة (دول آسيا، إفريقيا وأمريكا اللاتينية) على هامش هذا الاقتصاد. هذه حقيقة يجب أن نعيها جيدا وأن نضعها في إطارها التاريخي. فهي نتيجة طبيعية لنمط تقسيم العمل الدولي الذي ساد منذ القرن التاسع عشر.

نسب مساهمة الدول في التجارة الدولية:

تختلف نسبة مساهمة دول العالم في التجارة الدولية حسب إختلاف هيكلها التجاري و إختلاف قوتها التجارية و الاقتصادية ناهيك عن نفوذها و علاقتها التاريخية و بين بعضها البعض، ومن خلال الجدول التالي سوف نلخص نسب مساهمة بعض الدول في التجارة الدولية:

الدول	نسبة المساهمة في التجارة الدولية %
الدول المتقدمة	70
الدول الآسيوية	17
دول أمريكا اللاتينية	4.6
الدول الإفريقية	2.1
الدول العربية	0.4

توضح هذه النسب جليا بأن الدول المتقدمة هي مركز المبادلات الدولية .أما ما يتعلق بالتجارة البينية للدول العربية على سبيل المثال فتقدر بنسبة 9 % فقط سنة 2014 على سبيل المثال، وبقيت تدور بحدود 10 % في السنوات الأخيرة.

ت- التخصص و تقسيم العمل :

تختلف الدول من حيث الطبيعة الجغرافية و الموارد المادية و البشرية، وبذلك فهي لا تستطيع أن تنتج كل ماتحتاج إليه من سلع و خدمات، وانما تتخصص في انتاج السلع التي تؤهلها لها طبيعتها و ظروفها الاقتصادية، والتي تسمح لها بالانتاج بأقل التكاليف و بكفاءة أكثر من غيرها. لتبادل تلك المنتجات مع دول أخرى لاتنتج او لايمكنها إنتاج نفس المنتجات بنفس التكاليف و بنفس الكفاءة ، وبالتالي فان كل دولة يمكنها انتاج سلعة ما بكميات مختلفة حسب الحالات التالية:

1- سلع تنتجها الدولة بحجم يتجاوز إستهلاكها المحلي، و يعتبر الفائض عن الإستهلاك "منتج قابل للتصدير".
2- سلع تنتج بكميات أقل من إحتياجات الاستهلاك ، ويتم إستهلاك العجز عن طريق الاستيراد من الدول الأخرى.
3- سلع لا تنتجها الدولة لظروف طبيعية كعدم صلاحية الأراضي، أو عدم ملائمة المناخ أو عدم وجود الموارد الطبيعية أو لظروف اقتصادية كعدم توفر رؤوس الأموال أو لظروف فنية كعدم توفر الخيرات... الخ، وهذه السلع تكون سلع استيراد بالكامل.
4- سلع تنتجها الدولة بكميات متعادلة مع احتياجات الاستهلاك، وفي هذه الحالة تكون الدولة غنية عن الاستيراد.

ويقوم التبادل أساسا على مبدأ التخصص الدولي[2]، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع لتتبادلها مع غيرها، وترتبط ظاهرة التخصص بين الدول المختلفة بظاهرة التجارة الدولية ارتباطا وثيقا، فالتخصص يؤدي الى زيادة الانتاج ومن ثم تتمكن كل دولة من إنتاج السلع المتخصصة في إنتاجها بكميات أكبر من حاجاتها، كما تترك إنتاج السلع التي ليس لديها تخصص أو تفوق في إنتاجها للدول الأخرى ذات التخصص الأحسن، فالتخصص بين الدول هو الأساس

[2] عادل حشيش ، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، 1988.

القوي لقيام التبادل الدولي غير ان تبني هذه الفكرة و العمل بها لاشك أنه يضر بالدول النامية حيث تجد غالبية هده الدول متخصصة فقط في أنشطة الاستخراج.

العوامل المؤثرة في قيام و تشكيل هيكل التخصص الدولي

يعود التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل، بعضها جغرافي يتعلق بالبيئة الطبيعية، وبعضها متصل بمراجل النمو الاقتصادي و الإطار السياسي و الاجتماعي، وبعضها يعود للخبرة التقنية وأدوات الانتاج و رؤوس الأموال، ويؤدي تفاوت الدول في هذه العوامل إلى قيام التخصص الدولي، وعليه يمكن القول أن أساس التخصص الدولي و بالتالي التبادل الدولي بين مختلف الدول تعود إلى التفاوت في العوامل التالية:

1- التفاوت في الموارد الطبيعية

حيث تختلف دول العالم اختلافا شاسعا فيما تمتلكه من موارد طبيعية، وهذا ما يؤدي إلى اختلاف تخصص من دولة إلى أخرى حسب هذا التفاوت في الموارد الطبيعية. فهناك دول تتوفر بيها أراضي زراعية مما يجعلها تتخصص في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، وهناك دول بيها حقول البترول فتخصص في انتاج النفط وهكذا مع بقية الدول.[3]

2-التفاوت في القوة البشرية

في كثير من الأحيان تؤدي وفرة الأيدي العاملة في بعض الدول المكتظة بالسكان إلى زيادة عرض العمالة وبالتالي انخفاض الأجور، وهذا ما يؤدي إلى تفوق هذه الدول في إنتاج بعض السلع ذات الكثافة العالية لعنصر العمل هذه الأخيرة لا تتطلب مهارة فنية كبيرة، أما الدول الأخرى التي تعاني قلة في عرض القوة العاملة وبالتالي ارتفاع الأجور، فإنها ستخصص في انتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية الكبيرة.

[3] عادل حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، (مصر، الدار الجامعية الجديدة، ، طبعة 2000، ص:44.

3- التفاوت في حجم رؤوس الأموال

سوف يؤدي تمتع بعض الدول برصيد ضخم من رؤوس الأموال إلى تخصصها في انتاج السلع ذات الكثافة الرأسمالية طالما أن المقومات الأخرى لهذه الصناعات متوفرة لديها ، أما بالنسبة للدول التي تعاني من ندرة نسبية لرأس المال فإنها ستخصص في بعض الصناعات البسيطة ذات الكثافة العملية، ورغم أهمية رأس المال في مجال التخصص الدولي فقد أصبح من الممكن التغلب على ندرة رأس المال عن طريق الاستثمارات الأجنبية، لذا تسعى الدول التي تعاني من العجز في رأس المال إلى جلبها من الخارج واستغلالها في مشروعات التنمية.

4-نفقات النقل

تلعب نفقات النقل دورا هاما في التجارة الدولية، فهي أحد العوامل المؤثرة في التوطن الدولي للصناعات، فالتوطن يتم إما بالقرب من المادة الخام أو بالقرب من الأسواق أو بالقرب من مواد الوقود أو القوة الكهربائية[4]. وقد ساعد النقل على قيام التخصص الدولي بتوسيعه لدائرة السوق أمام منتجات الدول المختلفة، و بعض الدول يمكنها أن تخصص في إنتاج سلع معينة ولكن ارتفاع في تكلفة نقل هذه السلع للعالم الخارجي يفقدها ميزة هذا التخصص.

5-فروق الأسعار

يؤثر الاختلاف في نفقات الإنتاج (تكلفة عوامل الإنتاج) تأثيرا مباشرا على أسعار السلع سواء في السوق الداخلي أو الخارجي. ولهذا فإن الأساس المبدئي لقيام التجارة الخارجية يكاد ينحصر في فروق الأسعار بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة من الخارج، فالمستهلك الرشيد يسعى إلى الشراء من أرخص الأسواق حتى يتمكن من تحقيق أقصى إشباع ممكن أما المنتج فإنه يرغب في بيع منتجاته في أغلى الأسواق.

[4] المرجع نفسه، ص: 24.

6- إختلاف المناخ:

أن المناخ المناسب يساعد على الارتفاع لمستوى الإنتاجية، كذلك تزيد الرفاهية الاقتصادية للمستهلك لأن له الفرصة لاختيار السلع التي تشبع رغباته وبأحسن النوعيات وبأرخص الأسعار، فالتبادل الحر يسمح لأي دولة الحصول على منتجات بكميات أكبر مما تستطيع إنتاجها بنفسها من ناحية مستوى الإنتاجية. ونظرا لإختلاف المناخ بين الدول فإن تكاليف الانتاج تختلف حسب إختلاف المناخ، و هذا مايسمح لبعض الدول التي تكون فيها تكاليف الانتاج منخفضة بسبب ملائمة المناخ بالتخصص في إنتاج بعض المنتجات الفلاحية دون غيرها، حيث تلبي حاجياتها من تلك المنتجات و تصدر الفائض دون غيرها من الدول. فالمناخ الذي يساعد على إنتاج مادة القمح مثلا يساعد الدولة التي تتميز به على إنتاج هذه المادة، و إذا ما ارادت دولة أخرى مناخها لا يساعدها على إنتاج هذه المادة فإنها لاتنجح ، واذا حاولت أن توفر المناخ الاصطناعي فإن التكاليف ستكون باهضة، ويكون لها من الأفضل الاستيراد.